

المظاهر الاقتصادية الحديثة وإستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د. عمر شريف* أ. بوخالفة علي

جامعة باتنة

Abstract :

The current global economic situations resulted from globalization and its negative effects on world economy. Led to introduce an alternative policy , in order to create qualitative strategies for medium and small companies. Through which getting solutions to overcome the current economic situations to push the development process and to protect their economics.

All this require designing a clear and definite policy adapted to current world situations to improve effectiveness and efficiency .

ملخص :

إن الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تشهدها اقتصاديات العالم نتيجة للعولمة وانعكاساتها السلبية ، أدى إلى التفكير في إيجاد سياسيات بديلة تنطلق من وضع استراتيجيات تأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إيجاد الميكانيزمات التي ترمي من خلالها في وضع الحلول لتحدي المظاهر الاقتصادية العالمية الحديثة لدفع وتيرة التنمية وحماية اقتصادياتها .

مما يتطلب رسم سياسة واضحة ودقيقة لمسيرة الأوضاع والتطورات الحالية لتحسين أدائها وفعاليتها.

* د. عمر شريف: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة Email : charif_amor@yahoo.fr

مقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني وتمثل وزنا ذا أهمية قصوى يعتمد عليها في أن تلعب الدور الكبير في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، إلا أن الوضع الراهن يميز الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، والتميز أساسا بالتحول نحو اقتصاد السوق، يفرض على مؤسساتنا ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية، مع ضعف تنافسيتها، سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية وصعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتوجاتها في الأسواق المحلية والدولية بالإضافة إلى عجزها الكبير في استعمال واستغلال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع مجالات نشاطاتها، وضعف ثقافة المقاول لدى معظم المؤسسات ولعل أكبر المشاكل التي تواجه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ومشكلة التمويل والتأهيل وما يتعلق بهما من تكلفة القروض والضمانات وضعف التنافسية.

وفي ظل التحالفات الإستراتيجية وسياساتها مساندة الواقع العالمي خاصة في ظل العولمة لتحسين أدائها وفعاليتها.

ومنه فإشكالية موضوع بحثنا تنطلق من التساؤل التالي:
- إلى أي مدى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع التحدي الاقتصادي في ظل التحالفات الإستراتيجية العالمية؟

وبناء عليه ولتحليل الإشكالية اعتمدنا النقاط التالية:

- 1- المظاهر الاقتصادية وانعكاساتها على المؤسسات لعالمية.
- 2- دور وأهمية تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية

1- المظاهر الاقتصادية وانعكاساتها على المؤسسات العالمية.

1-1 مفهوم العولمة:

اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والانحسار الكبير في سيادة الدولة لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة المتعددة الجنسيات.

ومن هذا المفهوم فقد تعددت المفاهيم والتعاريف وفق الآتي:

- هي القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية.
- إنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.
- تبادل شامل بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم بموجبه إلي محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها.
- نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود.
- حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز. (1)

2-1 أهداف العولمة وأثارها الاقتصادية:

1-2-1 أهداف العولمة: ومن أهدافها الأساسية ما يلي

- إعادة بناء الاقتصاد العالمي باتجاه تقسيم العمل والتخصص.
- انهيار الحواجز السياسية والجغرافية أمام حركة التجارة.
- تناقص دور الدول في المسيرة الاقتصادية و تبني برامج الخصخصة.
- الانخفاض الحاد في تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تزايد دور التجارة الإلكترونية ونسبتها إلي إجمالي التجارة العالمية.
- النمو المتسارع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى.
- سيطرة الشركات م.ج على التجارة العالمية وتسيطر حاليا على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية.
- تبني غالبية الدول لبرامج إصلاح وهيكلية اقتصادية.
- اندماج وتوسيع أسواق رأس المال العالمية.
- ثورة تكنولوجية هائلة تتسارع بخطى متلاحقة.
- أضحت المعرفة (know how) أحد أهم عوامل الإنتاج.
- انهيار نظام النقد الدولي وتزايد الأزمات الاقتصادية وسرعة انتشارها.

- تعدد الثقافات المتداولة وحرية الأديان.
- انتشار القيم الثقافية والاجتماعية الرأسمالية في الدول النامية.
- اندثار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك التقليدية.
- أصبح معدل نمو التجارة العالمي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- تعمل العولمة اليوم انطلاقا من نشاطات المؤسسات الاقتصادية العالمية على ثلاث محاور هي: (2)

- سياسات القضاء على العجز في الموازنة العامة للدولة.
- سياسات القضاء على الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- سياسات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

2-2-1 الآثار الاقتصادية للعولمة: (3)

- يمكن إبراز آثار العولمة الاقتصادية فيما يلي:
- تعمل العولمة على زيادة العلاقات الاقتصادية العالمية والحد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول.
- تساهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية مما يساهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى العالمي في الأمد الطويل.
- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعمل العولمة على تغيير دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.
- تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة.
- ترسيخ الفروقات بين الدول المتقدمة والنامية.
- إعادة توزيع للمصادر البشرية من خلال انتقال العنصر البشري من مكان آخر.

3-1 كيف نواجه العولمة: (4)

نحن ندخل الألفية الثالثة للميلاد يمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الأقطار الإسلامية وتأهيل الاقتصاد الإسلامي.
- قيام سوق إسلامي لرأس المال وحركته في إطار الأقطار الإسلامية.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الأقطار الإسلامية.
- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.
- خلق مرصد إسلامي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية الإسلامية.
- وضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الأقطار الإسلامية.
- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الأقطار الإسلامية.
- ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية والأقطار الإسلامية خاصة. فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

4-1 أهداف الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الأهداف الرئيسية للدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

- تحقيق التوجه التصديري وتنمية الصادرات.
- إيجاد مصادر محلية لتوريدات الشركات الأجنبية في البلدان النامية.
- الاستفادة من البحث والتطوير المحلي في تطوير منتجات الاستثمار الأجنبي.
- توجيه جزء من أرباح الشركات الأجنبية لإعادة استثمارها في البلدان النامية.
- اختيار المسؤولين والفنيين للشركات الأجنبية العاملة في البلدان النامية من مواطني الدولة المضيفة.
- مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية في البلدان النامية.
- الإفصاح من خلال التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات عن نشاطها في البلدان النامية.

5-1 الاقتصاد الإسلامي بديل للعولمة: (6)

يختلف النموذج الاقتصادي الإسلامي عن النموذج الاقتصادي الغربي وذلك بالتركيز على الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية عند اتخاذ قرارات اقتصادية. ربما يصبح النموذج الاقتصادي الإسلامي بديلاً قابلاً للتطبيق لنظام العولمة الرأسمالي (7). ورغم أن هناك ضرورة لوجود قاعدة أخلاقية أساسية للنموذج الاقتصادي الإسلامي (8). ولكي تكون النظرية الاقتصادية الإسلامية ناجحة يجب أن تكون فكرة التغيير جزء من بنيانها. لذا يتعين للنموذج الاقتصادي الإسلامي في الوقت الحاضر كما فعل في الماضي أن يتيح للجنس البشري مواصلة للتطور والنمو.

يتعين على المسلمين وغير المسلمين التحاور من أجل إيجاد سوق يتسم بالمثلى والأخلاقيات ولا تنظمه المصالح أي فئة معينة، بل يتم تنظيمه وضبطه على أساس القيم. وإذا تحقق هذا الأمر يمكننا تشكيل نظام اقتصادي عالمي يكون أقرب للقيم التي تعتبر أساساً لجميع الديانات.

ويمكن أن ينطبق هذا النموذج وإنجاحه على اعتماد الدول في اقتصادياتها على إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تعتبر بمثابة العمود الأساسي والمنطلق الفعلي لتحقيق بناء اقتصادي وفي دعم المؤسسات الكبيرة دون اللجوء في اعتمادها على العالم الخارجي، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول.

2- دور وأهمية تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-1 مراحل تصنيف و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

2-1-1 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و يعتمد في هذه الطريقة على التقسيم التالي:

التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية
- مؤسسات إنتاج سلع وسيطية
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

التصنيف حسب توجيهات المؤسسة:

- المهن الحرفية و التقليدية
- مؤسسات الإنتاج الحديث: وهي نوعان:
- مؤسسات المقاوله بالباطن
- مؤسسات ملحقة:

التصنيف حسب القطاعات:

- الصناعة
- التجارة
- الخدمات
- الزراعة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعود السبب وراء سعي الدول لتسطير برنامج وسياسات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جملة من الميزات أهمها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل: لعبت دورا ثانويا في مجال القضاء على البطالة وذلك عن طريق ضمان الشغل لذوي فئة الشباب وخريجي الجامعة والمعاهد التي تشهد تزييدا ملحوظا كل سنة.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكامل مع المؤسسات الكبيرة: إن سيطرة المؤسسات الكبيرة كلية على السوق وتغطية جميع الرغبات والأذواق الأمر الذي يستوجب وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة من منطلق تحقيق التكامل والتجانس واستغلال الفضاءات غير المشغلة من طرف المؤسسات الكبيرة دون اللجوء إلى مصادر أخرى كالاستيراد.⁽⁹⁾

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية: الشيء الذي سهل من قدرتها للاستجابة لتغيرات المحيط ومنها السوق.

2-1-2 مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

نشأت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال و لم تتطور إلا بشكل بطيء دون استحوادها على البنى التحتية والفوقية ومنه نميز بين عدة مراحل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- المرحلة الأولى، 1962-1979:

الفترة الاستعمارية نجد أن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين وبعد هجرتهم أصبح معظم هذه المؤسسات متوقف عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي أدى بالدولة لإصدار قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة وهذه المرحلة شهدت ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المرحلة الثانية، 1980-1993:

حيث ظهرت إصلاحات خلال الفترة كهيكلة الاقتصاد للتخفيف من حدة أزمات المخططات الخماسيات حيث تم التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعة الخفيفة والمتوسطة. وقد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في العديد من الأنشطة المتعلقة باقتصاديات الإنتاج وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار خاصة سعر الصرف مع صدور قانون الاستثمار.

- المرحلة الثالثة، 1994-2003:

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد الانفتاح يلعب فيه القطاع الخاص والأجنبي دورا محوريا هذا في ظل ظروف النقد الدولي ومراقبته من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى.

2-2 دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية:

2-2-1 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تشكل هذه المؤسسات احد أهم الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف اقتصاديات العالم فهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة لأنها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع خاصة في الدول النامية والمتقدمة على السواء وهذا نتيجة تحقيقها لعدة أهداف منها:
- قدرتها من الاستفادة من المواد الأولية ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية حاجيات المستهلكين.
 - تمتاز المؤسسات الصغيرة الحرفية والصناعية بسهولة تأسيسها لعدم حاجتها لرأس مال كبير وتكنولوجيا عالية.
 - سهولة تكيفها مع الظروف المحلية.
 - نتيجة صغرها مما مكنها من الانتشار في المدن خاصة الصغيرة منها والقوى.
 - تساهم إلى حد كبير في توفير حاجيات المؤسسات الكبيرة.
 - مساهمتها في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة و تقليل العجز في ميزان المدفوعات حتى إحداث فائض في بعض الدول.

2-2-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية(10):

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في عمليات التنمية الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الكبيرة وذلك لان لكل منهما طبيعته الاقتصادية ويمكن إبراز دورها من خلال تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذا في منشآت الأعمال الصغيرة في الدورة الاقتصادية.

2-3-1 تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها:

2-3-1 تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن مشكلات هذه المؤسسات كثيرة تعود معظمها إلى القيود المختلفة المفروضة على تلك المشاريع المتواجدة في البيئة الخارجية بها إلى سبب فشل الإدارة وعدم التأكد من الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامتها.

إيجابيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فيما يلي:

- التأقلم حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة إن تكتسب الخبرة من المؤسسة الكبيرة التي لها نفس قطاع النشاط مع الاستفادة ببعض قطاعات السوق.
- تركيز الجهود: إن قلة التوزيع في النشاط الاقتصادي يضع المؤسسة في حالة تبعية جد كبيرة مما يزيد الخطر عليها في المقابل لا يستفيد المسير إلا من سوق يجب أن يدرسها بدقة مع وجود رؤية جديدة.

سلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ضعف تكرار باب العمل.
 - ضعف استقلالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ## 2-3-2 المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- مشاكل تنمية الصناعة في البلدان النامية: والمتمثلة في جانب التمويل وعلاقته بالتنمية إلى جانب نقاط فروع أخرى للمشاكل من أهمها:

- مشاكل السياسات الاقتصادية و التوجيهات الحكومية الإدارية.
- مشاكل الخبرة التنظيمية و نقص المعلومات.
- مشاكل النقل و نقص الخدمات العامة و البنية الأساسية.
- مشاكل التمويل.

- العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ومن أهمها:

- آثار التضخم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - آثار الضرائب و الأنظمة المالية.
 - العجز في رأس المال و المسؤولية المترتبة على الإنتاج.
 - العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: من أهم العراقيل ما يلي:
 - غياب سياسة التكوين في مجال الإدارة.
 - صعوبة الحصول على الأصول و العقارات الصناعية.
 - ارتفاع نسب الضرائب و الجباية الصناعية نتيجة التكاليف الاجتماعية الكبيرة.
 - الأثر السلبي للسياسة الجمركية.
 - عدم لعب البنوك و المؤسسات المالية و دورها الفعال في عملية التنمية.
- ولتفادي المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من اعتماد سياسة اقتصادية تعتمد على إعادة بناء هيكلها مع إيجاد قنوات التمويل المختلفة والتي تساعدها في رسم اسس وخطوات برنامج التأهيل التي تتبناها في مواجهة التحديات التي تقف في طريقها والحد من مسارها.
- 3- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية.**
- إن تأهيل المؤسسات يمكن وصفه بأنه مسار مستمر تحاول جعل المؤسسات أكثر تنافسية من حيث ثلاثية التكلفة الجودة والتجديد وتجعلها قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية.

1-3 أهداف التأهيل: للتأهيل نوعان من الأهداف العامة والخاصة:

1-1-3 الأهداف العامة لبرنامج التأهيل: تهدف برامج التأهيل عموماً لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديث المحيط الاقتصادي.
 - تقوية هيكل الدعم.
 - تمكين وتطوير تنافسية المؤسسات.
 - تطوير التجهيزات.
 - تطوير نظام التنظيم والتسيير.
 - تطوير أنظمة الإنتاج وتكوين العمال والمسيرين والإداريين.
 - مساعدة المؤسسة في تحسين الجودة وترقية وظيفة التسويق.
- 1-2-3 الأهداف الخاصة لبرنامج تأهيل المؤسسات: ومن أهم أهدافها ما يلي:**
- توقيع اتفاقيات الشراكة.
 - الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
 - التطور السريع في التكنولوجيات والتقنيات.

2-3 متطلبات التأهيل:

1-2-3 متطلبات تأهيل و تفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة:

للمؤسسات الصغيرة خصوصية إدارية في حرية العمل وانفرادية القرار والملكية الخاصة والتمويل الذي تؤدي بها للبقاء والاستمرار⁽¹¹⁾.

وهذا النوع من المؤسسات يعتمد على الإبداع المقاولي بما يخدم التنمية مما يؤدي بها لتوفير إدارة ذات كفاءة مقاولية لأنها ضرورة ملحة لا خيار لها إلى جانب توفير مقومات وترتيبات أساسية تدعمها مثل توفير نظام معلومات فعال ودقيق.

3-2-2 الابتكار والإبداع كعنصرين في عملية التأهيل:

يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تقوم بالإنتاج والاعتماد على أرصدة مالية معتبرة ووسائل تكنولوجية عالية وخبرات وكفاءات بشرية رفيعة وفقا لنظام تسييري معين عن طريق توفير مخرجات إنتاجية بحجم كبير وهو ما يتطلب من المؤسسات خصوصا العمومية من توفير البيئة الملائمة التي تساعد على تحرير الطاقات وإبراز القدرات الإبداعية الكامنة.

3-2-3 أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الاقتصاد الجزائري يشهد نمطين من التحولات:

– التحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد قائم على آليات السوق والذي رافقه انفتاح اقتصادي. (12)

– التحول من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة تماشيا والتحول العالمية بناءا على قانون 2001 بالتركيز على دعم نظام المعلومات في اتخاذ القرار.

3-3-3 التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مع تنامي ظاهرة العولمة بجميع مظاهرها الاقتصادية والمالية والثقافية مما أدى بها إلى حمل جملة من التحولات من أهمها: (13)

- تغيير مفهوم الدولة في الاقتصاد من خلال عولمة نظام اقتصاد السوق.
 - تكثيف المبادلات بين الدول.
 - إزالة الحواجز الجمركية في إطار المناطق الحرة.
 - الثورة التكنولوجية المتصاعدة والمتجددة وما أفرزته من أنماط إنتاج جديدة.
 - التقدم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
 - انفتاح المؤسسات على المحيط الخارجي.
- إن التحولات السابقة جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع جملة من التحديات منها:

- البحث عن مصادر التمويل وتنويعها.
- مواجهة المنافسة لاسيما منها الأجنبية وإبقائها على الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي.
- التحديث والتطوير الأمر الذي يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطوير والتحديث المستمر لتكنولوجيا الإنتاج.
- تكييف طرق التسيير مع المتطلبات الجديدة.

خاتمة:

لقد أصبح العالم اليوم جد متشعب ومتداخل في اقتصاده وسياسته وثقافته نتيجة المظاهر الاقتصادية التي جعلتنا على يقين مما نراه اليوم من تغييرات كبيرة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجيات التي هي سبب رفاهية الإنسان وتعاسته هي نفسها سبب تعاسة مؤسسات كثيرة.

إن للمظاهر الاقتصادية السابقة والتي تواجه الإنسان اليوم تجعله يسلم الضوء على ما يتحدها وعبقريته وتقف في طريقه مما يجعله يفكر وبكل جدية في إيجاد الحلول المناسبة في ظل المعلومات من مواجهتها وتحديها. وذلك عن طريق رسم سياسات واتباع نماذج اقتصادية حديثة

تساعده في الخروج من الأزمة ومواجهتها انطلاقا من اتخاذ القرار السليم واعتماد العنصر البشري بناء على التحاور والمثابرة.
حتى يتسنى لنا بناء اقتصاد متكامل لا بد من إعادة تقييم دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومدى أهميتها في الاقتصاد حتى تستطيع دخول المنافسة وتقليص الاعتماد على العالم الخارجي ودعم المؤسسات الكبيرة اعتمادا على روح الابتكار والتجديد والتنافسية في خلق السوق المناسبة لذلك ورفع التحدي
وما دليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج تنموي نظرا للمزايا والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة البطالة ومن ثم أصبح تأهيل هذا النوع من المؤسسات أمرا ضروريا لا بد منه لحماية المنتج ودخول المنافسة من بابها الواسع خاصة في ظل العولمة الاقتصادية لان هذا البرنامج يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفعها للقدرة التنافسية في ظل انفتاح الحدود وتساعد وتيرة التنافس وهذا في إطار رفع مجموعة من الآليات لدعمها.

الهوامش:

- 1- صادق جلال العظم، (ما هي العولمة) ورقة بحثية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.
 - 2- ناصح بن ناصح المرزوقي البقمي، سياسات العولمة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة البيان الصادرة بتاريخ 2006/07/09.
 - 3- بشير الزعبي/أمين خليفان، العولمة والخصوصية الثقافية العربية، ورقة عمل مقدمة، 1999. الموقع: www.albayan-magazine.com-255/bayan-21/.htm-51k/.
 - 4- علي علي حبيش، العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1998، ص18
www.fez.gov.ae/tawjeh/geography/reash/owlama/owlama20%.htm
 - 5- كريم نعمة النوري، التقسيم العالمي للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، 2005/06/24
<http://www.uluminsania.net/a138.html>
 - 6- كريم نعمة النوري، التقييم العلمي للاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، مرجع سابق.
 - 7- خلف الحبتور. الاقتصاد الإسلامي بديل للعولمة. الموقع الإلكتروني:
http://www.habtoor.com/thinkingclearly_arabic/html/41ST_3_2001.htm
 - 8- أنور أبو بندورة، 2004/03/12
<http://www.kefaya.org/06znet/060615AABUBANDURA.htm>
 - 9- وزارة المؤسسات المتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية الدراسات والإشراف، الجزائر، أوت 2006.
 - 10- قريشي يوسف، سياسة التمويل م.ص.م، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة 2005.
 - 11- Bertolie A., le management dans les organisations publiques, dunod, Paris 1997, p. 45.
 - 12- Desgardins B., développement international de l'entreprise : le nouvel environnement international, dunod, Paris 1997, p. 10.
- Harvé Bougoult et Ewa Filipiak : "les programmes des mises a niveaux des entreprise, Tunisie, Maroc, Sén